مقياس اسواق راس المال

- مقدمة: الأسواق المالية
- الفصل الأول: المبادئ العامة لتنظيم الاسواق
- الفصل الثاني: أسواق الأسهم
- الفصل 3: أسواق السندات
- الفصل الرابع: أسواق الخيارات
- الفصل الخامس: أسواق الصرف
- الفصل السادس: أسواق أسعار الفائدة
- الفصل السابع: أسواق العقود الآجلة للسلع الأساسية
- الخلاصة

- Introduction: marches Financiers
- Chapitre 1 : Principes généraux d'organisation des marches
- Chapitre 2 : Les marchés d'actions
- Chapitre 3 : Les marchés obligataires
- Chapitre 4 : Les marché[1]s d'options
- Chapitre 5 : : Les marchés des changes
- Chapitre 6 Les marchés de taux
- Chapitre 7 : Les marchés à terme de matières premières
- Conclusion

NAKMOUCHE Adel

1

مقدمة

تعتبر الأسواق المالية الأحدث نشأة مقارنة بالأسواق الأخرى، إلا أنها في نفس الوقت تعتبر الأكثر تطورا سواء من حيث التنظيم أو من حيث الإمكانيات المادية نسبة لضخامة الاموال التي يتم تبادلها في هذه الأسواق أو في مستوى التقنية والنظم الإلكترونية، عند ذكر كلمة سوق يتبادر للذهن التعريف التقليدي للسوق باعتبارة المكان الذي يلتقي فيه البائعون والمشترون في فترة زمنية محددة، الا أن هذا المفهوم تغير بعد توفر وسائل الاتصال الحديثة والتكنولوجيا الرقمية المتطورة في عصرنا الحالي، إذ أصبح السوق حسب مفهومه الاقتصادي الحديث يتمثل في العلاقات المتبادلة ما بين المتعاملين الذين تتلاقى رغباتهم في تبادل السلع والخدمات المتنوعة من حيث طلبها أو عرضها، وبهذا المفهوم نجد أن السوق لا يتطلب بالضرورة محل أو موقع جغرافي معين او حيز مكاني محدد حيث أصبحت كثير من المعاملات تتم من خلال الشبكه العنكبوتيه (الإنترنت)، من هذا الفهم برزت اسواق المال التي تطورت عبر الزمان من المكان الذي يلتقي فيه عارضوا الأوراق المالية مع طالبيها، إلى السوق الافتراضي الذي يتم فيه التداول بيعا وشراء عبر الوسائط التقنية الحديثة، ولقد ارتبط هذا التطور تاريخيا بالتطور الاقتصادي والصناعي العالمى خصوصا في الدول الرأسمالية عند انتشار شركات المساهمة العامه وإقبالها على الاقتراض من الجمهور أو الإستثمار في السندات الحكومية مما شكل دفعة قوية لظهور الأسواق المالية (بعد أن كان التعامل بالسندات الحكومية والصكوك المالية يتم على قارعة الطريق في دول كفرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية .ثم استقر التعامل في أعقاب ذلك في مبانى محددة، أصبحت تعرف فيما بعد بالأسواق المالية، والتي أصبحت تمثل المرآة التي تعكس اداء الاقتصاد الوطني للدول والبوابة التي يعبر بها المستثمرون للإسهام في أنشطتها الإقتصادية، فاسواق المال تقوم بدور هام في حشد المدخرات الوطنية وتوجيهها في قنوات استثمارية تعمل على دعم الاقتصاد الوطني، وتزيد من معدلات الرفاه لأفراده مما يعود بالفائدة على المجتمع بأسره، فالأسواق المالية بوجه عام تقوم بدور الوساطة بين المدخرين الذين يرغبون في الاستثمار من خلال عرض مدخراتهم (إما مباشرة أو من خلال وسطاء) على المؤسسات والشركات والمشروعات التي في حاجة لمثل هذه الأموال لتنفيذ أو تطوير أو التوسع في أعمالها وأنشطتها التجارية والإقتصادية، يمثل سوق المال الوعاء النظامي الذي يحتضن طلبات شراء و بيع الأدوات المالية التي يتم تبادلها وتداولها عبر وكلاء (سماسرة) مرخصين، و وفقا لضوابط محددة لإتمام المبادلات والعمليات المالية بسرعة ووفقا لسعر عادل يلبي رغبات الطرفين (المدخرون الذين يرغبون في تحقيق عائد مجزى من استثمار أموالهم، والمؤسسات التي هي بحاجة لهذه المدخرات بغرض تمويل انشطتها الاستثمارية والرأس مالية) فالسوق المالي هو عبارة عن آلية أو وسيلة يتعارف عليها لتسهيل عمليات تبادل الأصول المالية في ظل توافر شروط معينة، ووفقا لقواعد وأعراف وضوابط محددة في سوق تباع وتشترى فيها الأوراق أو الأصول المالية عن طريق الوسطاء، وهي جهة تعنى بوضع اللوائح والأسس والضوابط والترتيبات العملية والتقنية اللازمة لإكمال عمليات التداول بسلاسة ويسر بين الوسطاء. وكان من الضروري أن تتم العملية في مكان بعينه إلا أنه مع نمو شبكات الإتصال ووسائله، فقد أدى ذلك إلى التقليل من أهمية التواجد في مقر السوق المالية، وبالتالي سمح بالتعامل من خارج السوق من خلال مكاتب الوسطاء والوكلاء المرخصة.